الذهن بها من المبتدا القائم واضافة مخصوصة بين
العالم والمعلوم فذهب بعضهم الى ان العلم هو الاول
فيكون من مقولة الكيف وبعضهم الى الثاني فيكون من
مقولة الانفعال وبعضهم الى الثالث فيكون من مقولة
الاضافة وايضا ذهب بعض الحكما الى ان المدرك
للكليات والجزئيات المجردة هو النفس الناطقة
وللجزئيات مادية هو القوى الجسمانية وبعضهم اي
محققوهم قالوا ان المدرك للكليات والجزئيات
مجردة اومادية هو النفس الناطقة ونسبة الادراك
الى قواها كنسبة الفعل الى السكين وبعد اختلفوا في
ان صور الكل ترتسم في النفس الناطقة او صور الكليات
والجزئيات المجردة ترتسم في النفس وصور الجزئيات
الجسمانية في الآتها فذهب جماعة الى الاول وآخرون
الى الثاني كذا في الحاشية الميزية على شرح الهياكل
الدواني على التهذيب هكذا في علمنا واما علم الله
تبارك وتعالى مطلقا فاتفق المتكلمون والحكما
على انه عالم على الاطلاق وتناهت شرذمة من قدما
الفلاسفة لايعيبهم الا انهم مختلفون في طريق
الاثبات فللمتكلمين طريقان الاول ان فعله
تعالى محكم خال عن وجوه الخلل ومشتمل على حكم
ومصالح متكثرة وكل من فعله كذلك فهو عالم فالله
عالم والمشتق يدل على عملية الماخذ وهو العلم وهو
صفة ذاتية له ليست عين ذاته ولا غيره بل صفة

زائدة

زايدة على ذاته قائمة به اقتضا ايجابيا فالمقدمة
الاولى ظاهرة لمن نظر في الآفاق والانفس وتامل
ارتباط العلويات بالسفليات سيما اذا تامل في الحيوانات
وما هديت اليه من مصالحها واعطيت من الآلات المناسبة
لها ويعين على ذلك علم التشريح ومنافع خلقة الانسان
واعضائه التي قد كثرت عليها المجلدات واما المقدمة
الثانية التي هي كل من فعله كذلك فهو عالم فبين ترويته
ويتبدد عليها ان من راى خطا حسنا يتفطن العاقل
فيصحه عذية رشيقة تدل على معان دقيقة على البديهة
ان كاتبه عالم وكذلك من يسمع خطابا متناسبا
للمقام من شخص يقطع بانه يجزم بانه عالم وفيه ما فيه
تامل الثاني انه تعالى قادر لما مر وكل قادر فهو عالم لان
القادر هو الذي يفعل بالقصد والاختيار ولا يتصور
ذلك الا مع العلم وهو صفة ازلية قائمة بذاته
تعالى وفيه ما فيه فتامل واعلم ان الصفة للشيء اما
ان تكون متقررة في الموصوف غير مقتضية لاضافة
الى غيره كالسواد والجسم والشكل والحسن والقبيح
واما ان تكون متقررة في الموصوف مقتضية لاضافة
الى غيره وهذا القسم ايضا ينقسم الى قسمين احدهما
ما لا تتغير بتغير المضاف اليه مثل القدرة على تحريك
جسم ما فانها صفة متقررة في الموصوف بها يحق
اضافة الى امر كلي من تحريك الاجسام بحال ما لزوما
اوليا ذاتيا فالقدرة لا تتغير احوال المقدور بكليه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)